المطابقة بينهما وما كون الظاهر مفردا والصفة مثنى مثل اقاما ان زيدا او
جعفرا قاما يكون زيد فلا يجوز اذ لا تجوز فاعلية الظاهر لان الفاعل مستتر
ولا كونه مبتدا لعدم المطابقة وكانت غيره في المعنى فاكانت عينه
بان كانت خبرا عن مفرد هي مدلوله فلا تحتاج لرابط نحو مقولي زيد منطلق
فجملة زيد منطلق خبر عن مقولي وهي تفيد المبتدا وتفهم عليه الصلاة
والسلام افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله خبر عن قولي
افضل وهو نفسه في المعنى او كانت خبرا عن ضمير الشان نحو قل هو الله
احد وخبرا عن ضمير القصة نحو كقوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار
الذين كفروا جملة يدينان لا يطغيا اي يدينان بطغيانها لمبتدا لان كلام مستقل
وجملة يعني تصيرها خبرا من الكلام فلا بد من شيء يدل على الخبرية وذ
لك الشيء هو الرابط وهو اما ضمير وهو الاصل في الربط وقد ذكره يربط
مذكورا نحو زيد ضربته ومحذوفا كقراءة ابن عامر في صورة الحديد
وكلا وعد الله الحسنى اي وعده اوالاشارة نحو ولباس التقوى ذلك
خير او اعادة المبتدا بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة او المعارعة ما القارعة
او ان يكون الخبر عاما يشمل المبتدا نحو زيد قام الرجل وقد نظمت ذلك
فقلت ان جملة خبرا عن مبتدا وقعت ... ولم تكن عينه بضمير قرنت
او الاشارة او تكرير مبتدا ... او العموم وتلك اربع نظمت

الظرف اي التام وما يلتحق به مما يجر وذكره من غير ملاحظة متعلقه نحو
زيد عندك خلافا لزيد اليوم فانه لا يفيد مع قولك استقر ويفيد
مع قولك جالس مثلا يجب وفي وجوبا فان قلت قد صرح به في قول
الشاعر لك اللحمان مولاك وان هين ... فانت لدى بحبوحة الهون يرعى
وما كان واجب الحذف ولا يصرح به فالجواب بان كايناها هنا ليس من الكون
المطلق بل المقيد والمراد به الملازمة وعدم المفارقة مستقرا او
استقر او تنويع الخلاف فانه اختلف هل يقدر المتعلق اسما نظرا الى
ان الاصل الخبر الافراد او فعلا نظرا الى ان الاصل في العمل للافعال وهذا
الخلاف بيننا جاري في وقوع الظرف والمجرور صفة او حالا اما اذا

وقع

وقع احدهما صلة فان المتعلق يقدر فعلا لان الصلة لا تكون الا جملة
فان قلت اذا جاز تقدير المتعلق مستقرا او استقر فلم يجز الظرف والجار والمجرور
لا يخرج عن كونه مفردا او جملة فلم جعلوه قسما مستقلا فالجواب انه ان
كانت صورتها الظاهر يتليت من قبيل الافراد والجملة وحالهما
في تقدير المتعلق محتمل جعلوه قسما مستقلا فان قلت ثم قيل لما شبه
الجملة ولم يقل شبه المفرد فالجواب انه ان كان في الاصل في الخبر الافراد
جعل كانهما مفرد احقيقة فلم يقل شبه المفرد لكن لما كانا يحتملا
يجب المتعلق انهما جملة قيل شبه الجملة حتى المبتدا على الصحيح و
قال جماعة الصحيح زيد الظرف نفسه وقال اخرون مجموعهما قال
الشنواني والحق ما قاله لان القائل بانه المحذوف نظر الى العامل الذي
هو الاصل وهو مقيد بقيد لا بد من اعتباره والقائل بانه المذكور
نظر الى الظاهر اعلم فقط بيد وهو ممنوع العامل لا بد من اعتباره والقائل
بانه مجموعهما نظر الى المقصود الجار والمجرور اي القيام فوجوده
الناقص نحو زيد يكتب او قبلك لا يفيد الا اذا قدر خصوص
راغب او واثق في الاول ورغب في الثاني ولا يفيد مع مستقر او استقر
على الصحيح فيه ما سبق في الظرف ثقة قال المرادي قال بعض المتا
خرين في الظرف والجار والمجرور اذا وقعا خبرا ثلاثة مذاهب احدها
انهما من قبيل المفرد اذ فيكون العامل فيهما اسم فاعل الثاني انهما
من قبيل الجملة فيكون العامل فيهما فعل خبر كان او استقر او يستقر وهو مذهب
جمهور البصريين الثالث انه يجوز ان يكون تارة من قبيل المفرد وان يكون
من قبيل الجملة وهو اختيار بعض المتاخرين والرابع انهما قسم برأسه وهو
مذهب ابن السراج اسم كان الاضافة منه لاحد ما سلف لانها
ما علقت فيه الرفع اضيفت اليه ومثله اضافة الخبر لها في قولهم خبر كان
زيد يدعى بان اطلاق الخبر عليه بالنظر لحالته الاصلية قبل دخول
كان عليه واسم اخواتها اي نظائرها في رفع المبتدا ونصب الخبر
فاطلاق فقط الاحتراز عن النظير استعارة تصريحية وهذه الافعال لتقرير
الفاعل على صفة مصفة تلك الصفة تصدر ذلك الفعل فخبر كان زيد قائما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)